الأمم المتحدة

A/C.2/62/SR.18

الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون

Distr.: General
29 January 2008
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الرئيسية الثانية

محضر موجز للجلسة الثامنة عشرة

المعقودة بالمقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيدة سانتيزو – ساندوفال (نائبة الرئيس) . . . . . (غوانيمالا)

المحتويات

البند ٥٤ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة (تابع)

(أ) تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة؛ (تابع)

(ب) متابعة وتنفيذ إستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛ (تابع)

(ج) الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (تابع)

(د) حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة؛ (تابع)

(هـ) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا؛ (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

07-56997 (A)

(و) اتفاقية التنوع البيولوجي؛ (تابع)

(ز) تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته الرابعة والعشرين؛ (تابع)

(ح) التنمية المستدامة للمناطق الجبلية؛ (تابع)

(ط) تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة؛ (تابع)

البند ٥٥ من جدول الأعمال: تنفيذ برنامج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

نظراً لغياب السيدة لينتونين (فنلندا)، تولت السيدة سانتيزو-ساندوفال (غواتيمالا)، نائبة الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥.

البند ٥٤ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة (تابع) (A/62/343 وA/62/356 وA/62/486 وA/C.2/62/2 وA/C.2/62/L.5)

(أ) **تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة** (تابع) (A/62/262 و A/62/376)

(ب) **متابعة وتنفيذ إستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية** (تابع) (A/62/279)

(ج) **الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث** (تابع) (A/61/699 – E/2007/8 and Add.1 وA/62/320 و A/62/340 وA/62/371 وA/62/372)

(د) **حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة** (تابع) (A/62/78 – E/2007/62 و A/62/276)

(هـ) **تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا** (تابع) (A/62/276 و A/C.2/62/7)

(و) **اتفاقية التنوع البيولوجي** (تابع) (A/62/276)

(ز) **تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته الرابعة والعشرين** (تابع) (A/62/25)

(ح) **التنمية المستدامة للمناطق الجبلية** (تابع) (A/62/292)

(ط) **تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة** (تابع) (A/62/208 وA/C.2/62/8)

١ - **السيدة أرماني-سيكوي** (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر): أشارت إلى أنه حدث تقدم كبير على مستوى المجتمعات المحلية في عام ٢٠٠٧ باتجاه الفهم المشترك للحد من مخاطر الكوارث وقيمته، حيث التأهب أو الضعف يمكن أن يكونا قضية حياة أو موت. وقالت إن الالتزامات العالمية ليس لها معنى دون عملٍ فعلي على المستوى المحلي. وأوضحت أن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر قد عملا على تقريب المسافة بين المحلي والعالمي باستخدام شبكاته من الجمعيات القائمة في المجتمع المحلي وتلك المعترف بها قطرياً. ففي أمريكا الوسطى، نشر الاتحاد ووزع كتيبات عن الحد من مخاطر الكوارث بهدف تعزيز إدارة الكوارث على مستوى المجتمع المحلي. وأوضحت أن هذا المشروع يتفق تماماً مع الأولوية الثالثة في إطار عمل هيوغو ومع التوصيات التي تدعو إلى تنفيذ هذا الإطار عن طريق الشراكات بين العديد من أصحاب المصلحة. وأضافت أن هذا المشروع قد نفذ بدعمٍ من مجموعة ProVention ومنظمة الدول الأمريكية، وبالتعاون مع العديد من أصحاب المصلحة الدوليين والقطريين.

٢ - وأضافت أنه من بين الأعمال التي قام بها الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بمشاركة من الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، انطلاق التحالف العالمي للحد من مخاطر الكوارث في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، بغرض تجميع الموارد والخبرات لمواجهة التحديات الإنسانية والإنمائية التي تفرضها الكوارث الطبيعية. وقالت إن مثل هذا التعاون كان ضرورياً نظراً لتزايد الكوارث الطبيعية

وتغير الأحوال والأنماط الجوية. ودعت إلى إعطاء أولوية متقدمة للكوارث المتصلة بالمناخ، مع ضرورة تعزيز الروابط مع المجتمع العلمي. ولهذا الغرض، فقد تعاون الاتحاد الدولي الذي تمثله مع منظمة الأرصاد العالمية في وضع خطة دولية للإنذار المبكر.

٣ - واستطردت تقول إن عدد الكوارث الطبيعية في زيادةٍ مستمرة بمعدلات تثير الانزعاج: فقد استجاب الاتحاد الدولي إلى ٤٨٢ كارثة في عام ٢٠٠٦، مقابل ٢٨٧ كارثة في عام ٢٠٠٤، وأصبح من المتوقع أن يسجل عام ٢٠٠٧ رقماً قياسياً جديداً.

٤ - وأعلنت أن مركز المناخ للصليب الأحمر والهلال الأحمر، الذي أُنشئ في مدينة لاهاي في عام ٢٠٠٢ بدعمٍ من الصليب الأحمر الهولندي، أصبح يحظى باحترام المهنيين في جميع أنحاء العالم، وأصبح على اتصال جيد بالمؤسسات العالمية والإقليمية الرئيسية في هذا التخصص. كما أصبح يمثل حلقة لا يمكن الاستغناء عنها بين الحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ.

٥ - ومضت تقول إن أحد الموضوعات الرئيسية التي سيناقشها المؤتمر الدولي القادم للهلال الأحمر والصليب الأحمر، المقرر عقده في جنيف في نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر هو الوقاية من آثار تغير المناخ على السكان الضعفاء، وتخفيف هذه الآثار والاستجابة لها. وأكدت على ضرورة أن يخرج المؤتمر بالتزامٍ جماعيٍ قوي بالعمل في هذه المسألة.

٦ - وأردفت تقول إن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر دعا الدول الأعضاء إلى تجديد التزامها بالحد من مخاطر الكوارث والإقرار بمكان هذا الالتزام في استراتيجيات التكيف. ودعت إلى إقامة جسر بين المناقشات التي دارت في كوبي وتلك التي دارت في كيوتو، قائلةً إن على الدول الأعضاء أن تعزز خططها الوطنية وأن تعلن عن تعهدات قاطعة في المؤتمر الدولي الثلاثين. وأشارت إلى أن الاتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر طلب دعم جهوده من خلال التحالف العالمي أو من خلال الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. واختتمت كلمتها بدعوة الحكومات إلى استخدام الجمعيات الوطنية كجهات معاونه للنهوض بخبراتها التقنية، وتحسين تقاسم المعلومات، والمساعدة في حماية الأرواح وسبل العيش.

٧ - **السيدة ابن إسماعيل** (الجزائر): قالت إن تقرير الأمين العام (A/62/262) يشير إلى التقدم الذي أحرزته الحكومات ومنظمات الأمم المتحدة باتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تنطوي على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بطريقة متوازنة ومتكاملة. فمن الضروري النهوض بتأثير ومكانة الأنشطة البرامجية بزيادة الاستثمارات المنتجة في المناطق الريفية والزراعية حتى يمكن تحقيق الأمن الغذائي.

٨ - وأوضحت أن الجزائر ملتزمة بالتنمية المستدامة، وعلى الأخص بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ. فالجزائر سوف تتخذ إجراءات على جميع الأصعدة، وسوف تشارك في التعاون الدولي طبقاً للمبادئ التي كرسها إعلان ريو المعني بالبيئة والتنمية. فهذه الجهود سوف تساهم في تكامل الأعمدة الثلاثة المستقلة للتنمية المستدامة التي تكمل بعضها البعض: التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، والبيئة. وأعلنت أن القضاء على الفقر، وإدخال تغييرات على طرق الإنتاج غير المناسبة، وعلى أنماط الاستهلاك، وحماية الموارد الطبيعية وإدارتها، كلها شروط ضرورية للتنمية المستدامة.

٩ - ومضت تقول إن خطة الجزائر لتعزيز النمو الاقتصادي في جميع القطاعات، تراعي مبادئ التنمية

المستدامة وحماية البيئة، في الوقت الذي تدعم فيه النمو الاقتصادي وتحارب الفقر والاستبعاد الاجتماعي. ورداً على التحديات الرئيسية في مجال التنمية الوطنية، وفيما يتصل بالأهداف الإنمائية للألفية، نفذت الجزائر برنامجاً لدعم التنمية في مناطق المرتفعات وفي جنوب البلاد، من أجل الحد من الفوارق الإقليمية والمحلية، ومن أجل إدخال تحسينات مستدامة في الأحوال المعيشية في تلك المناطق. وأشارت إلى أن خطة التنمية الزراعية الوطنية تستهدف تلبية احتياجات الأمن الغذائي، ومحاربة التصحر والتدهور المستمرين للبيئة، وحماية الموارد الطبيعية والبيئة.

١٠ - ومضت تقول إن التدهور البيئي وتغير المناخ، كان لهما تأثير سلبي على التنمية المستدامة في جميع البلدان، لاسيما البلدان النامية، وعلى الأخص أقل البلدان نمواً في إفريقيا. وأشارت إلى أن الجزائر تواصل جهودها وتزيد منها فيما يتعلق بالالتزامات التي أعلن عنها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ومؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، إضافةً إلى مؤتمر الأمم المتحدة لقمة الألفية.

١١ - وأعلنت أن الحكومة الجزائرية ملتزمة التزاماً عميقاً بتنفيذ استراتيجيات للحماية البيئية والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. وأشارت إلى أن الهيئات التنظيمية في الحكومة ركزت على صون البيئة في سياق إستراتيجية للتنمية المستدامة منذ بداية عام ٢٠٠٠. كما سنت الجزائر تشريعات خاصة بمسائل المحافظة على البيئة لكي تساهم في استدامة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستقرارها. وهناك قوانين تتعلق بإدارة المخلفات وحماية البيئة والوقاية من الأخطار الرئيسية، صممت كلها لتقدير الأثر البيئي للمشروعات الإنمائية، وتأثيرها على حياة السكان. وأوضحت أنه كان لابد من أخذ البعد الإنساني في الاعتبار في عملية التنمية المستدامة وحماية البيئة. ولذا ركزت الإجراءات الابتكارية في هذا المجال على التعليم وإثارة الوعي، وتوفير فرص عمل زراعية أمام المجتمعات المحلية.

١٢ - وأعلنت عن تقدير الجزائر لما قامت به خطة عمل البحر المتوسط من إهداء لقب سفير البحر الأبيض المتوسط إلى وزيرها لإدارة الأراضي والبيئة والسياحة، الذي يرأس في الوقت نفسه المؤسسة العالمية للصحاري، اعترافاً بجهود الجزائر في حماية الطبيعة والتنمية المستدامة والمناطق الساحلية والنظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط.

١٣ - وأردفت تقول إن رؤساء الدول التزموا في مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة في عام ٢٠٠٢ بإحداث تخفيضٍ كبير في فقدان التنوع البيولوجي في بلادهم قبل حلول عام ٢٠١٠. وأعلنت أن هذا الهدف مازال ممكن التحقيق إذا جدد المجتمع الدولي جهوده وأوقف الخسائر الكارثية الحالية. ودعت الدول إلى تجميع جهودها ومواردها من أجل مستقبلها المشترك، في حربٍ لا هوادة فيها لتنفيذ حقوق الإنسان، وإيجاد بيئة صحية، وحياة كريمة ولائقة ومتناسقة، وتنمية حقيقية ومستدامة وعالمية لمصلحة الجميع. وختمت كلمتها بقولها إن الجزائر ملتزمة التزاماً قاطعاً بإقامة شراكة دولية على أساسٍ من نهجٍ متكامل يساند التآزر المطلوب من أجل استجابة أفضل للتحديات الهائلة لتغير المناخ والتصحر والتنوع البيولوجي، حتى يتسنى تحقيق التنمية المستدامة.

١٤ - **السيدة توتخاليان** (أرمينيا): قالت إن تشجيع البحث عن مصادر جديدة ومتجددة للطاقة أمر حيوي بالنسبة لأرمينيا، باعتبارها بلداً صغيراً غير ساحلي ليست لديه موارد كبيرة من الفحم أو النفط أو الغاز. ففي عام ٢٠٠٥، اعتمدت الحكومة إستراتيجية لتحقيق أمن الطاقة واستقلالها، حددت ثلاثة أولويات رئيسية، هي: استخدام مصادر

متجددة أو بديلة للطاقة، واستخدام الطاقة النووية، وتنويع مصادر الطاقة، بالإضافة إلى المشاركة في مشروعات إقليمية للطاقة.

١٥ - وأضافت أن أرمينيا تملك مصادر هائلة محتملة للطاقة المتجددة، مثل طاقة المياه، وطاقة الرياح، والطاقة الشمسية. كما أن الحكومة هيأت ظروفاً مواتية لتنمية الطاقة البديلة، مثل إعطاء حوافز ضريبية وجمركية لاستيراد المعدات اللازمة لبناء محطات لطاقة الرياح. وأوضحت أن المصادر المتوافرة في الوقت الحاضر تكفي لإقامة شبكة لاستغلال طاقة الرياح يمكن أن تنتج في مجموعها أكثر من ٤٥٠ ميجا وات من الطاقة. وأوضحت أن هذا المشروع سينفذ خلال الخمسة عشر عاماً القادمة. كما أن أرمينيا لديها إمكانيات كبيرة لتنمية الطاقة الشمسية، يمكن أن تقلل كثيراً من وارداتها المستخدمة في إنتاج الطاقة. وأعلنت أن أرمينيا لديها جميع المتطلبات الضرورية، مثل الخبراء والبنية الأساسية، لكي تطور تكنولوجيات الطاقة المتجددة.

١٦ - وأعلنت أن حكومة أرمينيا اعتمدت قانوناً بشأن الطاقة، وقانوناً آخر للاقتصاد في الطاقة والطاقة المتجددة، بالإضافة إلى إستراتيجية وطنية لتنمية قطاع الطاقة. وأشارت إلى أن هذه الإستراتيجية كشفت عن ضرورة إعطاء أولوية لإمكانيات الطاقة المتجددة في أرمينيا واستخدام هذه الطاقة بما يربو على خمسة بلايين كيلو وات، أغلبها من الطاقة المائية.

١٧ - واستطردت تقول إن صندوق الاقتصاد في الطاقة والطاقة المتجددة أنشئ بمعونة منظمات مانحة مثل البنك الدولي، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. وأعلنت أنه بالنسبة لبعض البلدان مثل أرمينيا، التي بها مصادر هائلة للطاقة المتجددة ولكنها تفتقر إلى قاعدة تكنولوجية، فإن نقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة سوف يدفع هذا القطاع بأكمله إلى مستوياتٍ جديدة. كما أعلنت أن المساعدات المالية، والدعم التقني والخبرة التي تقدمها الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وغيرهما من الهيئات، لا تقدر بثمن.

١٨ - واختتمت بقولها إنه بهذه التدابير والتقدير الواقعي للموارد المتوافرة لدى أرمينيا من الطاقة المتجددة، سوف تستطيع في نهاية الأمر أن تسد احتياجاتها من الطاقة من مواردها الذاتية.

١٩ - **السيدة بروييل-ملشوار** (موناكو): قالت إن التحدي المتمثل في تغير المناخ يدعو إلى الالتزام من جانب جميع أصحاب المصلحة، وتخصيص جزء كبير من الاستثمارات المقررة لقطاع الطاقة للمصادر المتجددة. فالإمارة تقلل من اعتمادها على الوقود الأحفوري بهدف الحد من انبعاثات غازات الدفيئة. ولهذا الغرض، فإنها بدأت تستخدم التدفئة بالطاقة الشمسية في المباني، والألواح العضوية الثنائية في الحافلات، وتشجع ركوب أكثر من شخص في السيارة الواحدة، وتعطي دعماً حكومياً لمن يشتري سيارة إيكولوجية، سواء مختلطة أو كهربائية، وتستخدم أيضاً الوقود الحيوي.

٢٠ - ومضت تقول إن موناكو سوف تستضيف في شباط/فبراير ٢٠٠٨ الدورة الاستثنائية العاشرة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنتدى العالمي لوزراء البيئة الذي سيحضره مهنيون ومستثمرون يعملون في مجالات البحوث وتنمية وتسويق التكنولوجيات الجديدة في ميدان البيئة. كما أن موناكو سنت مؤخراً قوانين لتكون بمثابة حوافز لمن يرغبون في إقامة وإدارة صناديق استثمارية ذات مسؤولية ايكولوجية واجتماعية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإمارة تتفاوض مع بلد أفريقي لعقد اتفاقية بشأن آلية للتنمية النظيفة، تشمل مشروعات لاستخدام الطاقة الشمسية في

توصيل المياه وكهربة الريف. واستطردت تقول إنه بالقرب من موناكو، توجد أول غابة تعمل كبالوعة كربون في أوروبا في إطار بروتوكول كيوتو وحملة برنامج الأمم المتحدة للبيئة للبليون شجرة، وهي الغابة التي ستمتص ثاني أكسيد الكربون في المناطق المحيطة بالإمارة وتحارب الإحترار العالمي. وأعلنت أن موناكو، باعتبارها عضواً في مجموعة التكامل البيئي، استفادت من المعدلات المتميزة للمحافظة على سجلها القطري من الوحدات الكربونية بموجب الاتفاقية الإطارية المعنية بتغير المناخ، بالإضافة إلى الاتفاقية التي وقعت مع المكتب الوطني للغابات بشأن المشروعات الحرجية لمكافحة الإحترار العالمي.

٢١ - وكررت دعم موناكو لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وتحويله إلى منظمة الأمم المتحدة للبيئة، مؤكدة على ضرورة توفير تمويل يمكن التنبؤ به وزيادة الخبرات العلمية للبرنامج. وقالت إن وفدها يؤيد تنفيذ الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، والدراسة الاستقصائية العالمية لنظم الإنذار المبكر، وأعربت عن ثقتها في أن السنة الدولية لكوكب الأرض في عام ٢٠٠٨، سوف تحشد جميع المواطنين في مختلف أنحاء العالم لمواجهة التحديات القادمة.

٢٢ - **السيد رانغيل** (جمهورية فترويلا البوليفارية): قال إن حكومته بذلت جهوداً مضنية بحسب الأهداف المتفق عليها دولياً، لكي تحقق تغييرات إيجابية بمشاركةٍ قوية من المجتمع المحلي. فقد كان تعزيز التنمية المستدامة عنصراً رئيسياً في أعمال الحكومة. وأوضح أن مثل هذه التنمية لابد أن تنطوي على التعاون الذي يعزز الاستقلالية والتنمية بطريقة محايدة، وخالية من أي شروط قد تؤدي إلى العبودية والفقر.

٢٣ - وقال إن إنكار المسؤولية عن قضية تغير المناخ، بنفي الدور المحوري للوقود الأحفوري في قطاع الطاقة والتقليل من شأن التكنولوجيات الموجودة لامتصاص الكربون، لا يؤدي إلا إلى التوسع في استهلاك الوقود. وأضاف أن تمويل الجهود المبذولة بشأن تغير المناخ لا ينبغي أن تقتصر على التركيز على تجارة ابنعاثات الكربون، التي لا تفيد في الغالب سوى البلدان المتقدمة. وأشار إلى أن الحق السيادي للبلدان في تقرير كيفية استخدام مواردها الطبيعية وسياستها بشأن الطاقة والبيئة، ينبغي أن تكون موضع احترام، معلناً أن بلده يرفض أي محاولة لربط أسعار النفط بالأزمات الاقتصادية وزيادة الفقر في الكثير من البلدان. وأكد على ضرورة تعزيز تعددية الأطراف، بتعزيز آليات التعاون في مجال التنمية على أساس التضامن والجماعية، وكفالة المزيد من الرفاهية والعدالة الاجتماعية.

٢٤ - وقال إن مبدأ المسؤولية المشتركة وإن كانت متفاوتة، فيما يتعلق بمسألة تغير المناخ وتلوث الجو، مازال قائماً، وكذلك ارتباطه بقضية الفقر. ودعا البلدان المتقدمة إلى إظهار رغبتها في تغيير أنماطها الحالية غير المستدامة سواء في الإنتاج أو الاستهلاك. كما أن عليها أن تحرز تقدماً في الوفاء بالنسبة المستهدفة للمعونة الرسمية للتنمية وهي ٠,٧% من إنتاجها، وأن تقدم ضمانات لنقل التكنولوجيات النظيفة والمناسبة دون أي شروط. ودعا إلى تعديل الإطار الخاص بآليات التنمية النظيفة برمته، حيث أنه لم يفد البلدان النامية، بل أصبح حافزاً اقتصادياً يفاقم من الأزمة البيئية ويشجع النموذج السائد للإنتاج والاستهلاك، دون إحداث أي تخفيض ملموس في انبعاثات غازات الدفيئة من البلدان الصناعية.

٢٥ - ومضى يقول إن التصحر وآثاره يسيران جنباً إلى جنب مع الفقر، ليشكلوا مشكلة عالمية وخطيرة. لأنه إذا لم يُوقف التصحر أو يُعكس مساره، فإن إنتاج الأغذية في كثير من المناطق سوف يتراجع، الأمر ليفضي بذلك إلى سوء التغذية بل وإلى المجاعة. ودعا البلدان المتقدمة إلى تمديد التزامها باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ووضع

أهداف قابلة للقياس، وتوفير الموارد المالية. وأضاف أن الأمر بحاجة إلى أموال إضافية من جهات مانحة جديدة ومن المرفق العالمي للبيئة.

٢٦ - وأردف قائلاً إن اتفاقية التنوع البيولوجي هي الصك المثالي لتعزيز الأنشطة الخاصة للمحافظة على التنوع البيولوجي البحري واستخدامه بصورة مستدامة، فيما وراء مناطق الولاية الوطنية. وأعلن أن وفده يدعم تنفيذ هذه الاتفاقية وبروتوكول كارتاخينا الخاص بالسلامة البيولوجية، بالإضافة إلى الاتفاقات الأخرى المتعلقة بالتنوع البيولوجي والتزام جوهانسبرغ بتقليل معدل الفاقد من التنوع البيولوجي بصورة ملموسة بحلول عام ٢٠١٠. وقال إنه بالنسبة لأقل البلدان نمواً، فإن نقل التكنولوجيا والموارد المالية ضروريان للمساعدة في عملية تعديل نظم الرصد والمعلومات فيها، حيث أن البلدان المنتجة والمصدرة لا تملك الآن نظماً للفصل تضمن حماية هويتها. وطالب بوضع معايير لتحديد الكائنات الحية المحورة ومناولتها وتوريثها ونقلها حتى يتسنى تيسير وضع قواعد واضحة في النظم الدولية. وأضاف أن بلده يرفض تماماً استخدام تكنولوجيات تقيد استخدام الموارد الوراثية، والتجارب الحقلية، وتسويق تكنولوجيات البذور العقيمة. وطالب بعدم تخصيص الموارد المالية للتعاون من أجل البحوث والدراسات لقياس تأثيرات مثل هذه التكنولوجيا على التنوع البيولوجي الزراعي، وعلى الأخص الآثار الاجتماعية الاقتصادية، والايكولوجية والثقافية على أساس تقدير الآثار لكل حالة على حدة.

٢٧ - وأشار إلى أنه في السنوات الأخيرة كانت هناك حملة منظمة لتصوير البلدان المنتجة للنفط على أنها سبب الجوع والفقر الذي تعاني منه بلدان الجنوب منذ سنوات. وأضاف أن هذه الحملة تجاهلت الدور الرئيسي الذي يلعبه الدين الخارجي الضخم الذي جر الكثير من البلدان إلى الخراب التام. فالطاقة يمكن أن تستخدم إما للقضاء على الفقر وتحسين نوعية حياة البشر أو لتزيد من الفوارق وأرباح الشركات الخاصة المتعددة الجنسيات.

٢٨ - ومضى يقول إن التكامل والتعاون فيما بين السكان، على أساس مبادئ التضامن والتكامل والتبادل، هي الآليات الحقيقية لمكافحة الفقر، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإقامة مجتمعات ديمقراطية تسودها العدالة والمساواة الاجتماعية. فمن خلال التعاون في مجال الطاقة، يمكن لبلدان الجنوب أن تزيد من نقاط القوة فيها وأن تقلل من نقاط الضعف. فأكثر من ٨٠% من احتياطي النفط والغاز في القارة الأمريكية موجودة في أمريكا اللاتينية، ويمكن أن يوضع في خدمة سكانها. فالتكامل في مجال الطاقة القائم على التضامن يمكن أن يسهم في التنمية الشاملة وفي تعزيز العدالة الاجتماعية في بلدان القارة. وفي هذا السياق، ينبغي النظر في العوامل التي تخل بتكاليف الطاقة ولا يستفيد منها أساساً سوى سادة الاقتصاد العالمي.

٢٩ - ودعا إلى تغيير أنماط استهلاك الطاقة على أسسٍ من الأخلاق والكفاءة، كما دعا إلى تأييد برامج وأنشطة التعاون من أجل الاقتصاد في الطاقة. وقال إن على الدول أن تعزز التنمية المستدامة لمصادر الطاقة البديلة، مثل الوقود الحيوي، وأن تعزز استخدام الوقود الأحفوري بصورة تحافظ على البيئة، حيث أن هذه البلدان ستظل تلعب دوراً رئيسياً لعشرات السنين القادمة. و استدرك قائلاً إنه لابد من تنسيق الجوانب الزراعية والاجتماعية والبيئية لإنتاج واستخدام الوقود الحيوي تلافياً لأي مخاطر قد يتعرض لها الأمن الغذائي للبلدان.

٣٠ - ودعا الدول إلى ضرورة التوصل إلى توافق آراء حتى يمكن تحقيق الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة بصورة منسقة، وهي: التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة، لكي يسود التضامن والمساواة والكرامة بين الناس. فالأجيال

الحالية والقادمة سوف تلعن هذه الدول أو تشكرها على جهودها.

٣٠ - **السيدة جوستافا** (موزامبيق): تحدثت عن البند ٥٤ (ج) قائلةً إن تأثير الزيادة غير المسبوقة في أعداد الكوارث الطبيعية كانت أكثر وضوحاً في البلدان النامية، نظراً لافتقارها إلى الموارد البشرية والتقنية اللازمة للرد على هذه الكوارث والتكيف معها. وبناءً على ذلك، فإن الأمر بحاجةٍ إلى التقليل من هذه الأخطار بصورة قاطعة ومستدامة ومستمرة من خلال التنفيذ العاجل لإطار عمل هيوغو، وتعزيز الخبرات القطرية والمحلية، بالإضافة إلى مواصلة تطوير واستخدام المعارف العلمية والتقنية لتوفير المرونة في مواجهة الكوارث الطبيعية. ودعت إلى أن يواجه التعاون الدولي نقاط الضعف التي تحدث في مواجهة الكوارث الطبيعية من خلال تعزيز الشراكات والتنسيق فيما بين البلدان.

٣٢ - وأوضحت أن الموقع الجغرافي لموزامبيق، وسواحلها الممتدة، ومناخها المحلي، كلها تجعلها عرضة للكوارث الطبيعية، بالإضافة إلى سوء البنية الأساسية الذي يفاقم من هذا الوضع، ولذا فإن إدارة الكوارث مسألة حاسمة وتشكل جزءً لا يتجزأ من برنامج الحكومة. فالنجاح في محاربة الفقر، يعتمد على تقليل نقاط الضعف لدى الفقراء المعرضين لهذه الكوارث أكثر من غيرهم. ولذا اعتمدت الحكومة في عام ٢٠٠٦ الخطة الرئيسية لتلافي الكوارث الطبيعية والتخفيف من حدتها، وهي الخطة التي تتكون من برنامج لعشر سنوات لإعداد طرق الرد على آثار الكوارث الطبيعية ومقاومتها. كما أن هناك مركزاً وطنياً لعمليات الطوارئ يعمل على مدار الأربعة والعشرين ساعة وتديره عدة وزارات.

٣٣ - ومضت تقول إن التأثير الإيجابي لهذه الترتيبات كان ملحوظاً أثناء الفيضانات والأعاصير الأخيرة. وأضافت أنه رغم الدعم السخي من جانب المجتمع الدولي، فإن الأمر بحاجة إلى مزيد من التعاون، كما ينبغي ضمان الحصول بشكلٍ شامل على جميع المعلومات والخدمات، وتبادل الخبرات والمعرفة والتدريب، حتى يمكن للبلدان النامية أن تحسن من قدرتها على تخفيض المخاطر والتكيف مع تغيرات المناخ. وحثت المجتمع الدولي، وعلى الأخص المؤسسات المالية الدولية، على مساندة جهود البلدان التي تتعرض للكوارث في سعيها لتخفيف المخاطر، وفي جهودها للانتعاش في أعقاب هذه الكوارث، وعملية الإحياء التي تعقبها.

٣٤ - **السيد هيللير** (المكسيك): قال إن المجتمع الدولي عليه أن يدرج القرارات البيئية في برامجه العالمية والإقليمية والقطرية، في الوقت الذي ينبغي أن تدرج فيه المسائل البيئية في السياسات الوطنية للتنمية، حتى يمكن تعزيز التنمية المستدامة بصورة فعالة، والمساهمة بذلك في القضاء على الفقر. وأضاف أن أصعب تحدٍ هو الترجمة الفعلية لبرنامج التنمية المستدامة إلى جميع البرامج والأنشطة الخاصة بالحكومات، بل وجميع قطاعات المجتمع.

٣٥ - وأوضح أن المكسيك تسعى إلى أن تجعل البيئة عنصراً للتنمية التنافسية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وموضوعاً رئيسياً للسياسة العامة التي تتطلب تعاوناً وثيقاً على مختلف مستويات الحكومة، التي تنص خطتها للتنمية الوطنية على زيادة الجهود المبذولة لتعزيز التنسيق فيما بين الوكالات والتكامل فيما بين القطاعات.

٣٦ - ومضى يقول إن نماذج التنمية التي لا تأخذ البيئة في اعتبارها هي السبب في تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، وتلوث الهواء والماء، وتدهور البيئة والصحة نتيجة سوء استخدام الكيماويات، بالإضافة إلى التصحر. وأعلن أن المكسيك سنواصل مشاركتها في التعاون الدولي من أجل المساعدة في تعزيز برنامج دولي يقوم على مبادئ محدده تحديداً واضحاً ومدعومة من مؤسسات قوية.

٣٧ - وأشار إلى أن فشل الدورة الخامسة عشرة للجنة التنمية المستدامة في الاتفاق على خيارات وأعمال في مجال السياسات لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، أوضح الحاجة إلى استعراض حاسم لإجراءات اللجنة وقضاياها حتى يمكن تلافي الازدواج وضياع الموارد المالية المحدودة بالفعل. ومع ذلك، فإن مناقشات اللجنة كانت مفيدة وينبغي أن تسفر عن نداء لتعزيز كفاءة الطاقة، والطاقة المتجددة، والتكيف مع ظروف الطاقة وتخفيف آثارها، مع نهج مشترك بين القطاعات يقوم على أفضل الممارسات.

٣٨ - وأستطرد قائلاً إن المكسيك، التي تواجه بالفعل الآثار المعاكسة لتغير المناخ، أصبحت تكثف من سياساتها لتخفيف هذه الآثار وتطبق المبادئ التوجيهية لإستراتيجيتها الوطنية الجديدة. فآلية التنمية النظيفة ليست كافية، إذ لابد من زيادة الثقل العالمي لتخفيف هذه الآثار من خلال أعمال قابله للقياس والتحقق منها في المنابر المتعددة الأطراف المتفق عليها، بشرط أن تتفق مع متطلبات التنمية الوطنية. واستطرد قائلاً إن المكسيك على استعدادٍ للتفاوض تحت رعاية اتفاقية تغير المناخ، حول نظام جديد ومتوازن وعادل بشأن تغير المناخ، على أن ينطوي على نهج قطاعية وعلى درجة هذا التغير ومؤشراته، بالإضافة إلى صندوق له ترتيباته التمويلية الواضحة الشاملة بجانب آليات دولية جديدة للتعاون مع حوافز تكمل الجهود الوطنية للبلدان النامية لتخفيف هذه الآثار، لا أن تحل محلها، وأن تتناسب مع هذه الجهود. كما أنه لابد لعمليات التكيف مع تغير المناخ أن تعطِي الأولوية من أجل تقوية قدرات الاستجابة لهذه التغيرات والحد من التعرض لها. وفي ختام كلمته أعرب عن ثقة المكسيك في أن مؤتمر بالي لتغير المناخ سوف يضع خريطة طريق وآلية للمفاوضات بشأن نظام تغير المناخ في المستقبل.

٣٩ - **السيدة ماخومولا** (ملاوي): قالت إنه رغم الاتجاهات الايجابية الناشئة، فمازال هناك الكثير الذي ينبغي عمله لتحقيق الرخاء في أجزاء كثيرة من العالم، لاسيما في أفريقيا، حيث ينتشر الفقر بمستوياتٍ تثير الانزعاج. وأضافت أنه ينبغي الإسراع بتنفيذ خطة عمل جوهانسبرغ لعام ٢٠٠٢ باعتبارها مسألة ملحة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولحماية البيئة، ولتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً في نهاية الأمر، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وقالت إن وفدها يتطلع إلى النظر في المجموعات المواضيعية ذات الصلة في الدورة السادسة عشرة للجنة التنمية المستدامة، بما في ذلك الزراعة، لاسيما في علاقتها بأقل البلدان نمواً في أفريقيا. فالزراعة هي قاطرة الاقتصاد الملاوي، وهي التي توفر سبل العيش لأغلب السكان ممن يعيشون في المناطق الريفية.

٤٠ - وأثنت على الدعوة إلى وجود إرادة سياسية كما ظهر في الاجتماع الأخير الرفيع المستوى المعني بتغير المناخ، وحثت الدول الصناعية على تزعم حركة الحد من انبعاثات الكربون ومساعدة البلدان النامية على الاستثمار في تكنولوجيات لا ينبعث منها إلا مقادير قليلة من الكربون، عملاً باتفاقية تغير المناخ وبروتوكول كيوتو. فحينئذ فقط ستستطيع البلدان النامية أن تتغلب على العقبات التي ظهرت أثناء الدورة الرابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة. وأعربت عن ثقتها في أن مؤتمر بالي لتغير المناخ سوف يخرج بنتائج إيجابية لمعالجة آثار تغير المناخ.

٤١ - وناشدت الأمم المتحدة أن تتكفل بحصول أقل البلدان نمواً على المساعدات التقنية التي تمكنها من تطوير تكنولوجيات مناسبة بأثمان معقولة للحصول على الطاقة المتجددة، باعتبارها ضرورةً في محاربة التصحر وإزالة الغابات، وعلى الأخص في المناطق الريفية من أفريقيا، حيث الأخشاب هي المصدر الوحيد للطاقة. وقالت إن بلدها يواصل تشجيعه لاستخدام الطاقة المتجددة، بالإضافة إلى وضعه لمسألة الحد من الكوارث في صدارة برنامجه الإنمائي

عملاً بإطار عمل هيوغو. وأوضحت أنه من بين الأنشطة التي تقوم بها في هذا المجال إعطاء توجيهات للموظفين الجهويين، ووضع خطط لإدارة مخاطر الكوارث في الضواحي، وتعريف السكان بالمناطق المعرضة للفيضانات.

٤٢ - **السيد البصري** (العراق): قال إن أول تحدٍ يواجه التنمية المستدامة هو إدارة الموارد بطريقةٍ ترفع من مستوى المعيشة دون إثارة أي صراعات. وقال إن التنمية لا يمكن أن تتحقق بمعزلٍ عن الشواغل البيئية، وإنه رغم أن قوانين بلده تتطلب من المشروعات الإنمائية مراعاة الآثار البيئية، فإن التنمية في العراق مازالت بعيدة للأسف عن تلبية شروط الاستدامة. وأوضح أن الأمر بحاجة إلى الوقت والمال والجهد لإجراء دراسات حول الآثار البيئية الإقليمية بالتعاون مع جيران العراق، واستنباط استراتيجيات لزيادة استخدام الطاقة النظيفة.

٤٣ - ومضى يقول إن بلده يعاني أيضاً من التلوث الإشعاعي من الأنشطة الصناعية والعسكرية. ففي عام ٢٠٠٤، بدأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع وزارة البيئة، وبتمويل من اليابان، في تنفيذ مشروع للنظافة البيئية، اشتمل على مرفق للتخلص من المخلفات المشعة. ومضى يقول إنه حتى وقتٍ قريب، لم يكن العراق طرفاً في أي اتفاقية دولية بشأن البيئة، ولكنه في السنوات الأخيرة أودع صكوك انضمامه إلى اتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة، كما أنه يتخذ خطوات للانضمام إلى اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، واتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون، واتفاقية بال لمكافحة تحركات النفايات الخطرة عبر الحدود.

٤٤ - وأضاف أن حماية البيئة، وعلى الأخص تقليل انبعاثات غازات الدفيئة مثل ثاني أكسيد الكربون، مسألة مهمة بالنسبة للتنمية المستدامة. وأوضح أن بلده يقوم الآن بالتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ التي تعتبر حجر الزاوية في التعاون الدولي في هذا الميدان، والتي ينبغي أن تعمم في العالم بأسره. وأضاف أن العراق سيحارب الفساد، ويقيم الشفافية في قطاع النفط فيها، كما سيواصل تنفيذ المشروعات الإنمائية طبقاً للميثاق الدولي مع العراق، وأنه ينتظر من المجتمع الدولي أن يفي بالتزاماته لتوفير الموارد الضرورية عملاً بالشراكة الدولية التي تنص عليها تلك المبادرة.

٤٥ - **السيد بوتاجيرا** (أوغندا): قال إن المسائل المتعلقة بالطاقة، والمناخ العالمي، والجفاف، والتصحر، والحد من الكوارث، كلها مسائل وثيقة الارتباط ببعضها وتتطلب سياسات منسقة يدعمها تعاون متعدد الأطراف وشراكة عالمية. وقال إن الطاقة تقع في القلب من التحديات التي تواجه التنمية المستدامة، وأنه لابد من إتاحة الفرصة أمام البلدان النامية لكي تحصل على التكنولوجيا النظيفة وعلى مصادر للطاقة الجديدة والمتجددة بأسعارٍ معقولة.

٤٦ - وأضاف أن البحث عن طاقة متجددة، وعلى الأخص الوقود الحيوي المستخرج من المحاصيل الغذائية، له تأثيره السلبي على البلدان النامية فيما يتعلق بالتجارة والزراعة والأمن الغذائي. فالطلب القوي على مثل هذه المحاصيل يرجح أن يبقي أسعارها مرتفعة، الأمر الذي سيجعل المزارعين في البلدان المتقدمة أقل رغبةً في أي تنازلات في جولة مفاوضات الدوحة. كما أن الحواجز غير التعريفية، مثل اللوائح التي تحكم المحاصيل المحورة وراثياً تستمر على الأرجح في الحد من فرص الدخول إلى الأسواق المحتملة للصادرات الزراعية.

٤٧ - ومضى يقول إنه لو استمر الاتجاه الحالي نحو مزيدٍ من الجفاف والتصحر، فإن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ستنتظر حتى عام ٢٠٣٠ لتحقيق الغايات التي حددتها

الأهداف الإنمائية للألفية للقضاء على الجوع. فتغير المناخ يفاقم من التحديات التي يمثلها التصحر والجفاف، بغض النظر عن الجهود التي تستحق الثناء والتي تبذل الآن في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ. كما أن الهجرة المستمرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية بدافع من الفقر الريفي، تزيد من الأضرار التي تلحق بالاقتصادات الضعيفة وتدفع أعداداً متزايدة من السكان في البلدان النامية إلى ما دون خط الفقر.

٤٨ - واستطرد قائلاً إن الفيضانات الكاسحة في أوغندا تتسبب الآن في أحداث دمار هائل في البنية الأساسية للنقل، بالإضافة إلى تدمير المحاصيل والمزارع، لتهدد بذلك التنمية لسنواتٍ عديدةٍ قادمة. ودعا إلى أن تركز الجهود الدولية المبذولة للرد على الكوارث والحد من آثارها على تعزيز قدرات الأمم المتحدة وتقويتها بحيث تقدم برامج فعالة للمساعدات الإنسانية، بما في ذلك تلك التي تقدم عملاً بإطار عمل هيوغو. وأعلن أن حكومته تعطي أولوية متقدمة لتعزيز الصمود في مواجهة الكوارث.

٤٩ - ومضى يقول إن الأمر بحاجةٍ إلى نهجٍ متكامل ومتوازن في السياسات المتبعة لمعالجة الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية للتدهور البيئي. وينبغي أن يقوم هذا النهج على مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متفاوتة، وعلى الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة.

٥٠ - وأشار إلى أن المجتمع الدولي يفتقر حتى الآن إلى الإرادة السياسية لتزويد البلدان النامية بموارد كافية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأكد على ضرورة زيادة المساعدات المالية والتقنية، وعلى وجود التزام سياسي لتحسين فرص الحصول على التكنولوجيات المتاحة التي تحافظ على البيئة، وعلى الحاجة إلى جهود لتشجيع استنباط تكنولوجيات مبتكرة، وتدابير لإشراك القطاع الخاص كشريك ضروري. وبالإضافة إلى ذلك، فإن البلدان النامية بحاجةٍ إلى دعم في شكل فرص عادلة في التجارة، وتخفيف ديونها بصورةٍ فعالة، وزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمساعدات من أجل بناء القدرات.

٥١ - **السيد ايسيتوف** (كازاخستان): قال إن بلده ملتزم بالتنفيذ للأهداف المتفق عليها في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، بالبدء في سلسلة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المعقدة بغرض إقامة دولة ديمقراطية تطبق اقتصاد السوق. فالأولوية الاقتصادية الأولى لكازاخستان هي تحاشي الاعتماد الزائد على قطاع النفط والغاز والمعادن فيها، واستخدام هذه الثروات الطبيعية في إقامة اقتصاد متنوع يعتمد على التكنولوجيا المتطورة مع عنصر كبير من القيمة المضافة. وكانت أهم دوافع هذه العملية إدخال المعايير التقنية ومعايير التجارة الدولية، والانضمام إلى منظمة التجارة الدولية، وتعزيز إدارة المؤسسات والتعليم والإصلاح الإداري. وأضاف أن حكومة كازاخستان أدخلت الحكومة الالكترونية في جميع القطاعات الرئيسية بهدف الحد من البيروقراطية ومحاربة الفساد. كما أن توفير التعليم الجيد لمواجهة تحديات العصر كان عاملاً هاماً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. بالإضافة إلى أن التعليم العالي والتدريب المهني أصبحا يقدمان مجاناً في كازاخستان.

٥٢ - ومضى يقول إن تغير المناخ قد تكون له آثار لا يمكن التخلص منها على الحياة فوق الأرض إذا لم يواجه بصورة سليمة. ولذا فإن على جميع البلدان أن تتخذ إجراءات عملية لمواجهة هذا التهديد وأن تقلل من انبعاثات الغازات، من أجل مصلحة الأجيال القادمة. وأوضح أن على البلدان المتقدمة دوراً حاسماً ينبغي أن تلعبه في توفير الدعم التكنولوجي والمالي للبلدان النامية حتى يمكن أن تساهم هي الأخرى في التقليل من آثار تغير المناخ.

٥٣ - وأردف قائلاً إن كفاءة الطاقة عامل حاسم في تخفيض استهلاكها وتقليل انبعاثات غازات الدفيئة، وزيادة القدرة التنافسية الصناعية. وفي نفس الوقت، فإن استخدام نماذج إنتاج واستهلاك سليمة بيئياً وتتميز بكفاءة الطاقة، له أهميته البالغة في التنمية المستدامة. وأشار إلى أن كازاخستان تتابع باستمرار أي فاقد في الطاقة وأية فرص لتحسين التكنولوجيات الحالية والاستفادة من مصادر الطاقة البديلة. وفي عام ٢٠٠٦، اعتمدت كازاخستان قانوناً ايكولوجياً لتنسيق القوانين الايكولوجية الوطنية مع الاتفاقيات الدولية. وأعلن أن الحكومة تنوي أن تكثف من رقابتها على احترام التشريعات البيئية أثناء تنمية حقول النفط، في الوقت الذي تدرس فيه فكرة الشهادات الدولية ''للنفط الأخضر'' التي ستحتاج إلى رقابة صارمة على المعايير الإيكولوجية أثناء استخراج المواد الهيدروكربونية.

٥٤ - **السيد الأحرف** (الجماهيرية العربية الليبية): قال إنه لابد للبلدان المتقدمة والمؤسسات المالية الدولية أن تزيد من مساعداتها إلى البلدان النامية. وأضاف أن التنمية الزراعية الريفية لها أهمية خاصة، وأن التصحر يبتلع المزيد من الأراضي الزراعية في كل سنة، لاسيما في أفريقيا، وأنه تسبب في تشريد الملايين من السكان. وطالب بزيادة المساعدات المالية، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات عملاً باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، من أجل تشجيع مشروعات استصلاح الأراضي واستعادة الغطاء الخضري. وقال إن بلده قد أنفق الكثير من الجهد والموارد لمواجهة التحديات التي يفرضها التصحر.

٥٥ - وطالب باستمرار الدعم اللازم لمشروعات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي القطرية، لاسيما في مجال تدريب الأفراد على تصميم وتنفيذ خطط التنمية المستدامة. وقال إن سياسات الاقتصاد العام العادلة التي تراعي مصالح الفقراء لها دورها الهام وأشار إلى أن الاستعراض الوزاري السنوي والإعلان الوزاري الذي اعتمد في الدورة الموضوعية الأخيرة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في جنيف، كررا أن القضاء على الفقر يمثلُ أضخم تحدٍ عالمي يواجه عالم اليوم، وأنه شرط ضروري للتنمية المستدامة. وأكد أن التنمية الزراعية والريفية جزء مكمل لتحقيق الأمن الغذائي، وأن التدابير اللازمة للتغلب على تغير المناخ لابد أن تكون متوازنة في مواجهة احتياجات البلدان النامية وحقها في التنمية. وأضاف أن للجان الاقتصادية الإقليمية في الأمم المتحدة دوراً هاماً ينبغي أن تقوم به، ورحب بإنشاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التي شكلتها شعبة الأمن الغذائي والتنمية المستدامة. ودعا إلى تقديم المساعدات التكنولوجية لمساعدة الدول الأفريقية على إدخال آخر الانجازات العلمية في خططها الإنمائية، والنهوض بالتعاون فيما بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي.

٥٦ - **السيد بوريما** (النيجر): أشار إلى أن مسألة التصحر لها أهمية بالغه بالنسبة لبلده. وأعلن أن وفده يرحب بالخطة الإستراتيجية العشرية والإطار الخاصين بدعم تنفيذ الاتفاقية، واللذان وافق عليهما مؤخراً مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، للفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٨. وقال إن اعتماد هذه الخطة والإطار شاهد على الالتزام القاطع من جانب المجتمع الدولي بالمحافظة على الزخم في مكافحة ظاهرة أصبح حجمها وخطورتها يجعلانها تهديداً حقيقياً، وعلى الأخص لسكان البلدان النامية.

٥٧ - ومضى يقول إن هذا الالتزام الصارم ينبغي أن يجد طريقه إلى التعبير في أعمالٍ ملموسة قادرة على التغيير المستمر للمسار الذي يتجه نحو تدهور البيئة. ومعنى هذا افتراض توفير موارد كافية يمكن التنبؤ بها إلى البلدان المتضررة وإلى الهيئات الدولية التي تساعدها. وفي هذا الصدد، فإن على جميع الأطراف في الاتفاقية، لاسيما هؤلاء الذين لديهم موارد وفيرة، التزاماً بإظهار إرادتهم السياسية اللازمة لتزويد

أمانة الاتفاقية بميزانيةٍ جادة. وعلى أية حال، فإن البلدان النامية – بسبب قدراتها المالية المحدودة وخلفياتها التكنولوجية – تعتمد اعتماداً كبيراً على دعم الشركاء في تنفيذ مبادراتها الوطنية أو الإقليمية. وهذا هو الحال بالتأكيد بالنسبة للنيجر، التي تشكل الصحراء ثلاثة أرباع مساحتها. ولذا كان الجفاف والتصحر دائماً يثيران قلقاً بالغاً لبلده الذي خطا خطواتٍ للرد على هذه المشكلة.

٥٨ - وأوضح أن هذه الخطوات تراوحت بين النهج القطاعية لمكافحة التصحر وإنشاء المجلس الوطني للتنمية المستدامة في عام ١٩٩٦، ليكون بمثابة إطار مؤسسي.

٥٩ - وأردف قائلاً إن النيجر اعتمدت أيضاً خطة بيئية وطنية للتنمية المستدامة، مثلت بدورها أحد البرامج الرئيسية لإستراتيجية الحد من الفقر، وهى الإستراتيجية التي وافق شركاء النيجر في التنمية على نسختها الثانية في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر. ولذا فإن النيجر تحتاج إلى مساعداتٍ من المجتمع الدولي حتى تجعل من الخطة وسيلةً فعالة لمكافحة التصحر وتغير المناخ، لتتمكن بذلك من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٦٠ - **السيد المنصوري** (الإمارات العربية المتحدة): قال إن نجاح بلده في تحويل الصحراء القاسية إلى مساحات خضراء بمرافق من الدرجةِ الأولى على امتداد البحر، هو نتاج إستراتيجية وطنية شاملة للبيئة، تسير على خطى جدول أعمال القرن ٢١، وهي الإستراتيجية التي تقوم على حفر الآبار، وزراعة الأشجار، وأهداف طموحة للتنمية الريفية في جميع أرجاء البلد. وأضاف أن جميع عمليات التنمية تمت بهدف الحد من التلوث والحفاظ على الحياة البرية، مع استخدام آخر وسائل إنتاج الطاقة في تكرير أنواع الوقود التي لا ينبعث منها سوى مستويات منخفضة من الغازات، وتشجيع استخدام هذه الأنواع من الوقود في السيارات. وقال إن هناك الآن مشروعاً لإزالة ملوحة مياه البحر باستخدام الطاقة الشمسية، كما أن شركة الطاقة المستقبلية في أبو ظبي تبني الآن أول مدينة ''خضراء'' في العالم، وهي المدينة التي ستعتمد اعتماداً كاملاً على مصادر الطاقة المتجددة. واستطرد قائلاً إن أساليب البناء بالطاقة المنخفضة أصبحت تستخدم الآن، كما أن معايير ''المباني الخضراء'' ستطبق في إمارة دبي اعتباراً من عام ٢٠٠٨. وأعلن أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة قد اختار أبو ظبي مؤخراً كموقعٍ للانطلاق في وضع التقرير الرابع عن التوقعات البيئية العالمية (GEO-4)، وكان أحد دوافع ذلك هو الاعتراف بريادة مبادرة أبو ظبي بشأن المعلومات البيئية. وأكد على أن المسؤولية الرئيسية عن معالجة تغير المناخ تقع على عاتق الدول المتقدمة، باعتبارها المنتج الرئيسي لغازات الدفيئة، وطالب هذه الدول والمؤسسات المالية الدولية بأن تزيد من مساعداتها الإنمائية إلى الدول النامية لمساعدة هذه الأخيرة على مواجهة المشكلات البيئية التي يجلبها الفقر والمرض والنزاعات والاحتلال الأجنبي وسباقات التسلح.

٦١ - **السيد بارك** تشون – كيو (جمهورية كوريا): قال إن وفده يرحب بالمناقشات الحيوية الجارية حول قضايا التنمية المستدامة، لاسيما في ملامحها البيئية، كما أعرب عن سروره لما لاحظه من أن مفهوم التنمية المستدامة والاستراتيجيات اللازمة لتنفيذها أصبحا يحظيان بالقبول باعتبارهما أهدافاً عالمية مشتركة.

٦٢ - ودعا إلى ضرورة مواصلة الجهود، بل والإسراع فيها، لتحقيق التنمية المستدامة. كما دعا إلى البحث عن حلول مشتركة مع البلدان التي تعمل في تناسق في جميع القطاعات، إلى أن تصبح الاستدامة البيئية عنصراً رئيسياً في تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، وجدول أعمال القرن ٢١.

٦٣ - واستطرد قائلاً إنه بالإضافة إلى ذلك فإن على البلدان أن تعزز جهودها لتصميم وتنفيذ استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة، مثل إجراء استعراضات جماعية طوعية، مع الاستفادة في نفس الوقت من مناقشات المنابر والهيئات الدولية، مثل لجنة التنمية المستدامة. وقال إنه لنا أن نتوقع من مناقشات الدورة السادسة عشرة للجنة في شهر أيار/مايو ٢٠٠٨ أن تحدد الحواجز والعقبات التي تعترض طريق التنمية المستدامة، وأن تتيح الفرصة لتبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات. وقال إن الأمل معقود على أن تعيد هذه الدورة الحياة إلى التقليد الرائع للتوصل إلى توافق آراء في ميدان التنمية المستدامة.

٦٤ - ومضى يقول إن تغير المناخ يزداد حدةً في مختلف أرجاء العالم، معرقلاً بذلك الجهود التي تبذل لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بل إنه سوف يؤثر تأثيراً خطيراً على أغلب البلدان الضعيفة وسكانها. وأضاف أن مؤتمر بالي لتغير المناخ الذي سيعقد في شهر كانون الأول/ديسمبر، ينبغي أن يضع خريطة طريق لإطار ما بعد عام ٢٠١٢، بتشجيعه للجهود المبذولة باتجاه اقتصاد أقل إطلاقاً للكربون. وقال إن الإطار القادم ينبغي أن يكون شاملاً، وفي نفس الوقت مرناً بقدرٍ يسمح لجميع الدول بالمساهمة في الجهد العالمي، كما ينبغي أن يشمل جميع جوانب تغير المناخ، مثل الحد منه والتكيف معه، وعمليات التمويل والتكنولوجيا. واختتم كلمته بقوله إنه نظراً لتعقد القضايا البيئية العالمية، فلا مفر من تنسيق الأنشطة البيئية للأمم المتحدة وضمان ترابطها. فتعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة ودعم ولايته، سوف يحسنان من التوجيهات السياسية ويساعدان في تحديد الأولويات بالاعتماد على قاعدة علمية قوية.

٦٥ - **السيد ميريلوفتش** (صربيا): أعطى بعض المعلومات عن المؤتمر الوزاري السادس الذي عقد مؤخراً في شهر تشرين الأول/أكتوبر في بلغراد تحت عنوان ''البيئة من أجل أوروبا''. ففي المنطقة التي تغطيها اللجنة الاقتصادية لأوروبا، مازالت مستويات تلوث الهواء مرتفعة، في الوقت الذي مازال فيه أكثر من ١٠٠ مليون نسمة يفتقرون إلى مياه الشرب الآمنة والصرف الصحي المناسب. وبغض النظر عن التحسن في كفاءة الطاقة والإقبال على استخدام مصادر الطاقة الجديدة، فقد زاد استهلاك الطاقة بما يسفر عنه من انبعاثات غازات الدفيئة، بينما يواصل التنوع الوراثي والنظم الايكولوجية انخفاضهما. وأوضح أن الوزراء الذين حضروا المؤتمر دعوا إلى مزيد من التحسينات في التقديرات البيئية المعتمدة على المؤشرات وعلى كتابة التقارير في هذا الإقليم. وتعهدوا بإيلاء اهتمام خاص بتعزيز المؤسسات والمنظمات البيئية، ووضع وتنفيذ صكوك في مجال السياسات، وبناء القدرات. كما أبرزوا أهمية إقامة مركز دون إقليمي لرصد تغير المناخ في بلغراد، وأعربوا عن نيتهم المؤكدة في التعاون مع الأقاليم الأخرى، بتقاسم الدروس المستفادة والخبرات المكتسبة.

٦٦ - ومضى يقول إنه من المؤسف أن لجنة التنمية المستدامة لم تتوصل إلى اتفاق في دورتها الخامسة عشرة حول العديد من المسائل الهامة، وعلى الأخص التوصل إلى اتفاقية دولية بشأن كفاءة الطاقة. وأعرب عن أمل صربيا في أن تتسم مواقف المجموعات المتفاوضة بقدرٍ أكبر من المرونة في الدورات القادمة.

٦٧ - وأردف قائلاً إن صربيا، باعتبارها عضواً في شراكة الجبال، تؤيد الجهود المبذولة لتخصيص المزيد من الأموال للتنمية المستدامة في المناطق الجبلية. ودعا إلى بذل جهود خاصة لتقليل الفوارق في التنمية بين هذه المناطق والمناطق الأخرى، من خلال الاستثمار في مشروعاتٍ تركز على المزايا النسبية للجبال، وعلى الأخص السياحة القائمة على الطبيعة. وفي نفس الوقت، ينبغي تحسين التعاون الإقليمي والتعاون المتعدد الأطراف لاسيما وأن الجبال تمتد في أغلب

الأحيان عبر الحدود الوطنية. وأشار إلى أن صربيا تشجع الاجتماعات العالمية للشراكة الدولية من أجل التنمية المستدامة للمناطق الجبلية، لكي تشجع تبادل التجارب والخبرات بين المناطق الجبلية في العالم. وأعلن أن مشروع قانون للتصديق على الاتفاقية الإطارية المعنية بحماية جبال الكاربات إلى البرلمان الصربي، ومن المنتظر اعتماد القانون في المستقبل القريب.

٦٨ - ومضى يقول إن صربيا من أكثر البلاد المعرضة للتهديد من تغير المناخ. ففي العشرين عاماً الماضية تعرضت لعددٍ من حالات الجفاف، وأصبحت الآن تواجه صعوبةً متزايدة في تجديد الغطاء الخضري الحمائي، الأمر الذي يفضي في نهايته إلى تدهور الأراضي بدرجاتٍ متفاوتة، مؤثراً بذلك على أكثر من ٨٠% من مساحة البلاد. ولذا فمن المتوقع التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في المستقبل القريب.

٦٩ - وأشار إلى أنه بعد أن صدقت صربيا مؤخراً على بروتوكول كيوتو، فإنها تدعو جميع الأطراف في الاتفاقية الإطارية المعنية بتغير المناخ إلى المشاركة بصورةٍ ايجابية وبناءة في مؤتمر بالي لتغير المناخ الذي سيعقد في شهر كانون الأول/ديسمبر، بهدف التوصل إلى اتفاقٍ شامل قبل نهاية عام ٢٠٠٩ لما بعد عام ٢٠١٢.

البند ٥٥ من جدول الأعمال: تنفيذ برنامج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) (A/62/8 وA/62/219 وA/62/339)

٧٠ - **السيدة تيبايوكا** (المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل): قدمت تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية عن دورته الواحدة والعشرين (A/62/8) وتقرير الأمين العام عن تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل ٢) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل ١) (A/62/8) وتقرير الأمين العام بشأن التنفيذ المنسق لجدول أعمال الموئل (E/2007/58)، وقالت إن تقدماً ملموساً قد حدث في السنة الأخيرة في تعزيز قدرات موئل الأمم المتحدة على تنسيق ورصد عملية تنفيذ بيان المبادئ والتعليقات وخطة العمل العالمية: برنامج عمل الموئل.

٧١ - واستطردت تقول إن من بين هذا التقدم قرارين حاسمين يعكسان الكثير من توصيات الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين. وأوضحت أن أحد هذين القرارين — والذي له صله مباشرة بإصلاح الأمم المتحدة — هو قرار مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة باعتماد إستراتيجية متوسطة الأجل وخطة مؤسسية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣. وأوضحت أن العنصر الاستراتيجي كان مدفوعاً برؤية طموحة وخريطة طريق صلبة للتوسع العمراني المستدام. وأضافت أن الرؤية كانت لعالمٍ يستطيع فيه واحد من كل أثنين من سكان المدن أن يحصل على مسكن لائق ومياه نقية ومرافق أساسية للصرف الصحي، عالم تشترك فيه الإنسانية في المسائل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية دون أن تهدد قدرة الأجيال القادمة على ذلك. ففي عالمٍ يزداد فيه التوسع العمراني بسرعة، تصبح لهذه الرؤية ولخريطة الطريق هذه أهمية بالغة في تنفيذ برنامج الموئل والأهداف الإنمائية للألفية. ووصفت الرؤية بالواقعية، لأن خريطة الطريق الموضوعة لتنفيذ الخطة تقوم على مبدأ تعزيز الشراكات لا على قدرات الأمم المتحدة أو الموئل وحدهما.

٧٢ - وأردفت قائلة إن السنوات الست القادمة ستشهد سعي موئل الأمم المتحدة إلى القيام بدورٍ تحفيزي لتنظيم الموارد والمعارف والشهرة التي اكتسبها من جميع مصادر الحكومات، والمجتمع المدني، والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية والمحلية، والقطاعين الخاص والمجتمعي، من أجل

التركيز بصورة حادة على أهم عناصر التوسع العمراني المستدام والتنمية الحضارية الشاملة. وهذه العناصر هي: الأراضي والمساكن المناسبة للفقراء، والتخطيط والإدارة بالمشاركة، والبنية الأساسية والخدمات التي تحافظ على البيئة، وتمويل العمران والإسكان بصورٍ مبتكرة. وقالت إن العمل في هذه المجالات سوف تتصدره حملة عالمية للتوسع العمراني المستدام، بهدف حشد الإرادة والالتزام السياسيين.

٧٣ - ومضت تقول إن موئل الأمم المتحدة، بمتابعته لقرار مجلس الإدارة، وبالتأييد الذي حصل عليه من لجنة منع الجريمة والعدالة الاجتماعية، يتعاون بذلك مع مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة في المسائل المتعلقة بمكافحة الجريمة في المدن وتوفير الأمن والسلامة فيها. وأوضحت أن هذه الجهود سوف تفضي في نهاية الأمر إلى أنشطة مشتركة على أرض الواقع لتحسين ظروف الأمن والعدالة للجميع، وعلى الأخص لواحدٍ من كل ثلاثة من سكان المدن ممن يعيشون في الاحياء الفقيرة. واستطردت قائلةٍ إن موئل الأمم المتحدة يتعاون عن كثب مع منظمة الصحة العالمية في معالجة الأمور المتعلقة بالصحة في المدن، لاسيما تلك التي تؤثر على الفقراء من سكان المدن، كما أنه يتوسع في تعاونه مع البنك الدولي في إطار مبادرة ''تحالف المدن''. وبالإضافة إلى ذلك، فإن زيادة التعاون مع مصارف التنمية الإقليمية أسفر عن استثماراتٍ تربو على ١,٥ بليون دولار لمتابعة مشروعات توصيل مياه الشرب وتوفير الصرف الصحي.

٧٤ - وأردفت تقول إن الرؤية التي كانت وراء العنصر الاستراتيجي في الخطة المتوسطة الأجل قابلة للتحقيق هي الأخرى، لأن التوسع العمراني المستدام هدف قابل للتحقيق. فالخطة تقوم على الإدراك المتزايد لدى المجتمع الدولي بأن التوسع العمراني، رغم الفوضى التي يتسم بها، يتيح فرصة فريدة لدعم النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، في اقتصادٍ عالميٍ يتسم بالعولمة. وأعلنت أن موئل الأمم المتحدة يباهي بارتباطه بصندوق الأمم المتحدة للسكان، الذي ركز في تقريره عن حالة سكان العالم عام ٢٠٠٦ على موضوع ''كشف إمكانيات النمو العمراني'' كما أن موئل الأمم المتحدة يشعر بالاغتباط لأن تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠٦ عن المياه، قد أشار إلى التقرير الثلاثي للموئل عام ٢٠٠٣ عن ''المياه والصرف الصحي في مدن العالم: الإجراءات المحلية من أجل أهدافٍ عالمية''، في محاولتهِ لزيادة توضيح وتبسيط النتائج التي توصل إليها موئل الأمم المتحدة بشأن الحالة المزرية للأحياء الفقيرة في المدن فيما يتعلق بهاتين المسألتين. وتبين هذه الأمثلة أن موئل الأمم المتحدة يستطيع، من خلال شراكاته وباعتباره عاملاً جماهيريا، أن يدفع بهذه المسائل إلى السطح بحيث يستطيع غيره من الشركاء أن يتبناها فيما بعد.

٧٥ - وعلى الجبهة المؤسسية، تسعى الخطة المتوسطة الأجل إلى وضع موئل الأمم المتحدة في الصدارة من عملية الإصلاح. فالتميز الإداري عنصر هام في الخطة، بالإضافة إلى أن المساءلة، والشفافية، والمتابعة وكتابة التقارير على أساس النتائج ستصبح هي القاعدة، لا الاستثناء. وقالت إنه نظراً للنمو السريع لموئل الأمم المتحدة خلال السنوات الخمس الماضية، فإن البرنامج لا يملك بداخله كل الخبرات اللازمة. ولذا، فإنها تناشد الدول الأعضاء أن تقدم موارد إضافية نقداً أو عيناً إذا كان ذلك في استطاعتها، لكي تساعد في تنفيذ آخر ما وصل إليه علم الإدارة وعمليات الإصلاح التي تفيد الوضع الجديد للموئل.

٧٦ - وأردفت تقول إن اللوائح والقواعد المالية التي تحكم الموئل وصندوق المستوطنات البشرية قد رُوجعت في عام ٢٠٠٦، وأن مجلس إدارة الموئل قرر بموجب قراره ١٠/٢١ تجربة بدء عمليات بتمويل بسيط يمكن استرداده لتيسير عمليات تمويل المساكن المناسبة للفقراء وتنمية المدن. وقد مكن هذا القرار الخطير منظومة الأمم المتحدة من أن تدعم

– للمرة الأولى – جهود الدول الأعضاء للتوسع في تحسين الأحياء الفقيرة والمبادرات الخاصة بمساكن ذوي الدخول المنخفضة، من خلال آليات تمويل مبتكرة.

٧٧ - وأعلنت أن الهدف من العمليات الجديدة ليس إقامة مؤسسة مالية جديدة تستخدم وسائل جديدة للإقراض. فالهدف هو العمل مع المؤسسات المالية الموجودة على المستوى القطري من أجل تقليل المخاطر المحتملة المرتبطة بإقراض فقراء المدن. وأوضحت أن ذلك سيتم بمجموعة كبيرة من تدابير بناء الثقة بما في ذلك تقديم خدمات استشارية في مجال السياسات، والمساعدة في بناء القدرات، وزيادة الائتمان في شكل ضمانات تجمع بين الاستثمارات العامة ورأس المال الخاص وجهود الأسر ذات الدخل المنخفض نفسها.

٧٨ - وأعربت عن أمل موئل الأمم المتحدة في أن يزيل هذا المرفق الجديد واحداً من أقدم الحواجز التي تحول دون الحد من الفقر في المدن، وبالتالي تمكين فقراء المدن من زيادة مدخراتهم وأصولهم ليكوِّنوا ثروات من خلال إقامة المساكن، وأن يصبحوا أصحاب مصلحة حقيقيين في المجتمع.

٧٩ - ومضت تقول إن موئل الأمم المتحدة سيكون، بفضل دعم الدول الأعضاء، في موقفٍ يسمح له بالتعبئة السريعة للتمويل من جانب القطاع الخاص من أجل تقديم مساكن لائقة إلى أصحاب الدخول المنخفضة. فبموجب المشروعات التجريبية لمرفق تحسين الأحياء الفقيرة، وافقت مصارف القطاع الخاص بالفعل على القيام بعمليات تمويل طويلة الأجل لمساكن أصحاب الدخول المنخفضة، مثل تعاونيات إسكان النساء في جمهورية تترانيا المتحدة وفي كينيا. وأعلنت أن السلطات الصينية تقدم الآن مساعدات تقنية لإنشاء شركات محلية للإنشاءات تستطيع بناء مبان متوسطة الارتفاع بتكاليف منخفضة لتمكين الفقراء من الإقامة في أماكن متميزة قريبة من حي الأعمال في مدينة يانغزهو. وأضافت أن موئل الأمم المتحدة قد توصل إلى اتفاقٍ مؤخراً مع العناصر الفاعلة في القطاع الخاص في الولايات المتحدة لحشد الموارد من أجل بناء مساكن في متناول ذوي الدخول المنخفضة في أمريكا اللاتينية عن طريق قروض من المصارف المحلية.

٨٠ - وأعلنت أن أغلب البشر يعيشون الآن في المدن، وأن هذه العملية في تزايدٍ مستمر. وقالت إن هذا التحول له تأثيره المباشر على الاستراتيجيات اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، نظراً لتحضير الفقر. وقالت إن المجتمع الدولي عليه مسؤولية أخلاقية ومعنوية في آن واحد لأن يجعل المدن أكثر عدلاً وشمولاً واستدامةٍ.

٨١ - ومضت تقول إن يوم الموئل العالمي، ركز في عام ٢٠٠٧ على التحديات التي تواجه سلامة المدن وأمنها. فعدم المساواة يطرد الأمن، لأنه يقوم على اختناقات مؤسسية تحول دون وصول الناس إلى تحقيق ذواتهم تحقيقاً كاملاً. والأمر المؤكد أن ذلك يجلب السخط والعداوة، ويعرض المجتمع للخطر. فبالإضافة إلى الجريمة والعنف، فإن فقدان الملكية الآمنة، والضعف الخطير أمام الكوارث الطبيعية، يؤثران إلى حدٍ كبير على الفقراء أكثر مما يؤثران على الأغنياء. فالمرونة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالدخل، سواء داخل البلد الواحد أو فيما بين البلدان وبعضها.

٨٢ - وأوضحت أنه ليست مجرد مصادفة أن تغير المناخ قد برز في صدارة المداولات الدولية في نفس الوقت، وبنفس السرعة التي يزداد فيها التوسع العمراني في العالم. فالتوسع العمراني أحدث تغيراتٍ لا رجعة فيها في أنماط الإنتاج والاستهلاك: فالمدن أصبحت بالفعل تستأثر بنسبة ٧٥% من استهلاك الطاقة العالمية وبنسبة ٨٠% من انبعاثات غازات الدفيئة. إذ أن نصف هذه الانبعاثات تقريباً يأتي من حرق

وسائل النقل في المدن أنواع الوقود الأحفوري، والنصف الثاني من عمليات التدفئة والتبريد وتشغيل المباني والمساكن. فالتدابير المنتظرة على الصعيدين العالمي والقومي لعلاج هذه المسائل، ينبغي أن تصاحبها تدابير ملموسة على مستوى المدينة والأحياء. وأكدت على أن الأمر بحاجةٍ إلى عمل فوري لجعل المدن أكثر استدامة من خلال خطط لاستخدام الأراضي بصورةٍ سليمة، وتصميماتٍ لطرائق النقل والبناء. فمثل هذه التدابير لها تأثيرها الهائل على سرعة الاحترار العالمي.

٨٣ - وأضافت أنه في نفس الوقت، لابد أن تكون هناك تدابير فورية للتكيف، حتى يمكن تخفيض حالات الضعف. ولذا ينبغي أن تكون المدن والمستوطنات مخططة تخطيطاً سليماً منعاً لحدوث خسائر في الأرواح والممتلكات. فأكثر الناس تعرضاً لتأثير تغير المناخ هم فقراء المدن، وهم الأقل إسهاماً في تغير المناخ هذا. وبناءً على ذلك فإن سياسات التكيف والحد من آثار هذا التغير كانت دائماً جزءاً من ولاية موئل الأمم المتحدة الأساسية، ألا وهي تحسين ظروف الإسكان وتنمية المدن حتى يمكن تقليل الفقر وجعل المدن والمستوطنات أكثر أمناً وأكثر استدامة وأكثر مرونةً. وقالت إن أي عمل للتغلب على آثار تغير المناخ ينبغي أن يجري على المستوى المحلي. ودعت صناع السياسات، والمخططين، وأخصائيي البيئة، والمواطنين إلى أن يتكاتفوا لدفع قضايا المدن إلى صدارة جداول أعمال التنمية المستدامة وجداول أعمال التنمية الوطنية. فقد حان الوقت في رأيها لوضع جدول أعمال المدن في القلب من مداولات المجتمع الدولي، ووضع نظام لمتابعة المهام، حتى يتمكن جميع الشركاء من التعاون معاً لمواجهة تحديات التوسع العمراني السريع، وتحضير الفقر، وتغير المناخ.

٨٤ - وفي ختام كلمتها قالت إن الاستعدادات قد بدأت بانعقاد الدورة الرابعة للمنتدى الحضري العالمي، الذي ستستضيفه حكومة الصين في مدينة نانجينغ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وقالت إن هذا المنتدى الذي سينعقد تحت عنوان ''التوسع العمراني المنسق'' سيركز على طرق ضمان التنمية الإقليمية المتوازنة والعلاقات بين الريف والحضر. وأعربت عن أملها في أن تستعد الدول الأعضاء وجميع الشركاء في برنامج عمل الموئل استعداداً كافياً لهذه الدورة، وأن تغتنم هذه الفرصة لطرح أفضل الممارسات التي تطبقها، حتى يستطيع كل مشارك أن يستفيد من الآخر لمصلحة تنفيذ برنامج الموئل.

٨٥ - **السيدة فيوتي** (البرازيل): أعربت عن رغبتها في التعقيب على الإشارات التي وردت بشأن بلدها في تقرير موئل الأمم المتحدة المعنون ''تعزيز سلامة المدن وأمنها'' وقالت إن هذا التقرير الذي نشر في بداية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، أثار نقاشاً عاماً واسعاً في البرازيل وخارجها حول البيانات التي وردت بشأن معدلات الجريمة في مقاطعة ساوبولو. وأوضحت أن هذه الأرقام تتعلق بعام ١٩٩٩ بينما انخفضت معدلات الجريمة في مقاطعة ساوبولو بصورةٍ مستمرة منذ ذلك الحين. فقد كان المعدل هو ١٨,٣٩ حالة وفاة بين كل ٠٠٠ ١٠٠ من السكان في عام ٢٠٠٦، والمتوقع أن يواصل انخفاضه في عام ٢٠٠٧ ليصبح ١١,٨ حالة وفاة بين كل ٠٠٠ ١٠٠ ألف من السكان.

٨٦ - وأضافت أن قانون الأسلحة النارية الجديد، وقانون مصادرة السلاح، ساهما مساهمةٍ ملموسة في انخفاض أعداد الوفيات بسبب الأسلحة النارية في جميع أنحاء البرازيل. فطبقاً لدراسة مشتركة قامت بها وزارتا الصحة والعدل، انخفض معدل الوفيات بسبب الأسلحة النارية بنسبة ١٨% منذ صدور هذا القانون في عام ٢٠٠٣، وأمكن بالفعل إنقاذ حياة ما يقرب من ٠٠٠ ٢٤ شخص.

٨٧ - واختتمت كلمتها بالإعراب عن أملها في أن يراجع موئل الأمم المتحدة البيانات التي وردت في هذا التقرير حتى يمكن نقل صورة أكثر دقة عن مكافحة الجريمة وتوفير الأمن في البرازيل.

٨٨ - **السيدة تيبايوكا** (المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)): أعربت عن أسفها لنشر بيانات قديمة، وكشفت عن أن هذا الخطأ قد حدث بسبب عدم مشاركة عدد من البلدان في المرصد العالمي للمدن. وأعربت عن سعادة الموئل بتحديث البيانات الخاصة بمقاطعة ساوبولو لتعكس الحالة هناك بصورةٍ أكثر دقة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.